في المقام العلمي للغة التخصّص

- عرض موقف كلٍّ من بيار لوراه وماريا تريزا كابريه من المسألة -

يوسف مقران

بوزريعة - الجزائر

ملخص:

تخوض المداخلة ــ كما يدلّ العنوان ــ في المقام العلمي للغة التخصّص نظراً ــ من جهة ــ لعدم وضوح هذا المقام، ومن جهة أخرى لكثرة تضارب الآراء في الموضوع. ولكي يتضح المقام استعرضنا موقف كلٍّ من بيار لوراه وماريا تريزا كابري من المسألة. ويرجع هذا الاختيار والاختبار إلى التناغم الكائن بين الباحثيْن اللّذيْن أقدما معاً ــ كلٌّ من جانبه وبالتنسيق أحياناً ــ على اعتبار لغة التخصص موضوعاً تتجاذبه أطراف عدة يحسن الوقوف عندها. وعلى الرغم من ذلك يهم معرفة كيف سلّم بيار لوراه بضرورة تسليم أمر لغة الاختصاص (كما يسميها) إلى اللسانيات، بينما استرعت انتباهَ ماريا تريزا كابري ثلاثة أبعادٍ في تلكم اللغة ــ وبعدما انتقدت نظرية يوجين فوستر المصطلحيّة، وهي البعد المعرفي والبعد اللّساني، والبعد الاجتماعيّ التّداولي. وسنرى أنّ المنحى اللساني التداولي المشترك والذي خلص إليه الباحثان هو الكفيل بتكريس المقام العلمي والقانوني للغة التخصّص. وهو ما حرصنا على توضيحه في هذه الورقة.

كلمات مفاتيح: لغة التخصص، نظرية البوابات، المقام العلمي، اللسانيات، المنحى اللساني، الوضع، الاستعمال، التداول.

مقدمة

تقوم المداخلة على استجلاء المقام العلمي للغة التخصّص (Statut scientifique des langues de spécialité). ولتحقيق ذلك يجدر عرض مختلف المواقف التي وقفها بعضُ الأخصّائيين من ذلكم المقام. وقد وقع اختيارنا على باحثين جالا وصالا في المجال واختبراه عملياً ونظرياً ــ ولأسبابٍ سنذكرها في طيات المداخلة، بل للباحثة ماريا تريزا كابريه نظرية أسمتها (نظرية البوابات). فذهب كلٌّ مذهبَه الخاصّ من المسألة. ثمة ــ مثلاً ــ مَن ينطلق مِن الجانب المعرفي في تحديد سمات لغة التخصّص. والآخر من الجانب اللّسانيّ بتحليل العبارة المتخصِّصة. والثالث من الجانب الاجتماعيّ التّداوليّ. ولا شكَّ أنَّ السمة الجوهريَّة المميِّزة لِلعبارة المتخصِّصة تَكمُن في مُصطلحاتها ولكن لُغة التَّخصُّص ليست مُجرَّد مُصطلحات. ذلك أنّ المصطلحات وحدها لا تُقيم لُغة، بل فيها ـ أيْضًا ـ خصائص صرفيَّة ونحويَّة مُحدَّدة. لهذا فقد عالج *بيار لُورَاه Pierre Lerat* لغة التخصّص تحت هاجس النّظريّة اللّسانيّة، فهو يُعدُّ مِن بَين الأَوائِل الّذين نادوا بِفتْح أبواب اللّسانيَّات في وجه لغة التخصّص على غِرار ما حدث مِن احتِضان الأُولى لِكلٍّ مِن التَّعليمِيَّة وتَحليل الخِطاب...الخ، وذلِك في رِحاب اللّسانيَّات التَّطبيقِيَّة (يُنظَر ما استعرضناه من وجهات نظر في كلٍّ من اللغات المتخصصة والمصطلحيات وتصنيفها، ضمن: يوسف مقران، 2012، ص.141 – 191). بَل يَقول بِالحرف الواحِد: لا يُمكِن استِمدادُ الأُسسَ النَّظرِيَّة لِمُقارَبَةٍ لِسانِيَّةٍ خاصَّةٍ بِلغة التخصّص إلاَّ مِن اللّسانيَّات العامَّة، وإذا اقتَضت الضَّرورةُ الحديثَ عن نَظريَّة لُغة التَّخصُّص، فَلا يُمكِن تَأسيسُها إلاَّ على نَظريَّةٍ عامَّةٍ تَتعلَّق بِاللُّغات، لأَنَّ لغة التخصّص يُمكِن تَعريفُها بِأنَّها استِعمالٌ لِلُغةٍ طبيعيَّةٍ مِن أجل وَصْف تقَنِيًّا مَعارِفَ مُتخصِّصة. وهذا تَعليلاً لِما ذهبَ إليه مِن تَصنيف الاهتِمامات الّتي تَدور حولَ اللُّغات المُتخصِّصة في حقل اللّسانيَّت التَّطبيقِيَّة. لكنَّه، مع هذا، يُحذِّر مِن غُرور ما يَحمِله هذا التَّصنيف في بُذورِه مِن أخطارٍ قد تَنجُم عن طبيعة الأَسباب التَّلفيقيَّة الّتي قد

تَدفع إلى اعتِبار اللّسانيَّات التَّطبيقيَّة مُؤسَّسة شَرعيَّة لِلُغات الاختِصاصات، وهي الّتي يُمكِن نَعتَها بِالتَّبعيَّة المُزدوجة: المتمثِّلة، مِن جهة، في حاجة العِلم المَعنيّ بِها إلى مُجرَّد هيكلٍ يَتحصَّن بِه، ومِن جِهةٍ أُخرى، فيما يَشِيع في سوقِ الأفكار القائِم على الحاجة إلى التَّثمين والإشهار، والتَّعطُّش إلى الجديد فَحسْب.

وقد سبق للباحثة *مَارِيَا تِرِيزَا كَابرِي (Maria-Térisa Cabré)* أن تناولت هموم لغة التخصّص مُعتمِدةً تصنيفًا آخر يقوم علاوةً على الجوانب اللّسانيّة، على الجوانب التّداوليّة، والوظيفيّة. صحيحٌ أنَّ لُغة الاختِصاص تتمتّع بِعلاقة حميمة تشدّها إلى اللُّغة العامّة، لكِن تحديد هذه العلاقة يتطلَّب أن تُهيّأ مَعايير لا تتوقّف على تعيين ذلِك النّسب بيْنهما فَحسب، كالجوانِب الخاصّة الثّلاثة الّتي بحثتها *مَارِيَا تِرِيزَا كَابرِي(Maria-TérisaCabré)* في نظريّةٍ حضَّرتها في العَدَد *21* مِن مَجلَّة *Terminologies nouvelles* تَخصُّ الكَيفِيَّة الّتي تُعالَجُ بِها المُصطلحاتُ لِسانيًّا بِالدّرجة الأولى. سمَّتها نَظَريَّة البَوَّابات.

0. في جدوى البحث في المقام:

يمكن الولوج في هذا الموضوع من بوابة العنوان الذي يثير في حدّ ذاته جزءاً هاماً من الإشكالية وهو المتمثِّل في كونه يوحي بأنّ مسألة مقام لغة التخصّص لا يزال مثار نقاش بل لم يُلق له حلٌّ شاف، ما يستدعي البحث فيه مجدّداً. والحال يوجد كتب ومقالات تناولت الموضوع بجانب كبير من الاستقصاء وهو ما يدلّ عليه العنوان الفرعي للورقة وهو ـ بكلِّ اختصار ـ موقف كلٍّ من ماريا تريزا كابري وبيار لورا من المسألة. ولكن ما الداعي إلى إعادة النظر في ما خلص إليه بعد ذلك الاستقصاء ؟ إن الإشكال الذي يُطرح بعد هذا السؤال ـ أو للرد على هذا السؤال ـ هو تعدد الآراء في الموضوع ما يدلّ على قيام المشكل. في هذا الضوء يمكن صياغة الإشكالية بهذا الشّكل: لماذا البحث في مقام لغة التخصص، ما هي المقاربة الأكثر

تداولاً لفحص ذلك المقام ولاسيما إذا استعصى أمر تحديد ماهية لغة التخصّص، لأنّ المقام يتأتى من ذلك التحديد الجلي. بيد أنّ الماهية والجوهر كثيراً ما ينفلتان عن العين المجرّدة كما يقال، لذا يحسن الوقوف عن الخصائص والصفات وذلك في عمليّة وصفيّة ندنو من خلالها إلى وسم ذلكم المقام الذي سيحتاج إليه كلّ العاملين في شأن لغة التخصص بل لغات التخصص من المطبيقين والأخصّائيين ـ كلٌّ في مجاله ـ والمنظِّرين والابستيمولوجيين وغير هؤلاء وأولئك. وكذلك يجدر التساؤل: ما هي الجهات التي تكرِّس المقام ؟ يمكن الإجابة بسرعة بالقول التعليميات مثلاً (لماذا تهتمّ التعليميات باللغات المتخصصة ؟) كما السياسات اللغوية للنظر في قابليّة اللغة لمواكبة التطوّر العلمي ! ذلك أنّ من حسنات وضع سياسات لغوية التوصل إلى تحديد سياقات تطبيق ما يراد تطبيقه، وليست لغات التخصص بمنأى عما يُفكَّر فيه ويستشرف. فمعرفة الحاجات يساعد على تحديد الأولويات. وما هي أهمية تحديد اللسانيات مثلاً كمجال لدراسة لغة التخصص ؟ أيرجع ذلك إلى أهمية التزوّد بثقافة لسانية راقية ومدعّمة ؟

يكاد الإشكال يعتري التسمية ليس من ناحية الرأي السائد، ولكن القول بوجود لغة قائمة ـ من جهة، أو إضافة لغة إلى تخصّص يشكِّل نوعاً من قيود لدى أهل التخصص. وهذا الأمر مترتبط طبعاً ـ وكما سنرى أدناه ـ بقوتين تتنازعان ساحة لغات الاختصاص ما بين المثالية والواقعية:

ـ المثالية المستشرِية في التعامل مع لغات الاختصاص

ـ والواقعية المطلوبة والتي تأخّر توافدُها

نقصد بالمقام هنا أو الوضع، الابستيمولوجي والعلمي بل حتى القانوني. ولماذا تخصيص المقام بالعلمي ؟ يرجع جزءٌ كبير من الأسباب إلى الرغبة في البرهنة على أنّ التأطير العلمي لم يُهمل لغة التخصّص، وإن كان يبدو أنّه أمهلها كثيراً قبل أن يُقرَّ ويفصل القول في شأن ذلكم المقام، ولاسيما أنّ السياق التّعليمي أصبح يُلحّ على احتوائها. وماذا يسحر الألباب

في استعمال كلمة اللغة ؟ أو من باب الاستعمال المجازي ؟ هناك خاصيات حاسمة يمكن ذكر منها الآتي:

* الأداتية
* النظامية
* الجماعية

1. لغة التخصص حسب بيار لوراه:

1.1 اللغة العامة ولغة التخصص:

يقول بيار لوراه وهو يؤسِّس لما أسماه *المقاربات اللّسانية للّغات المتخصِّصة*: « إنّ لغات التخصص لغات طبيعية تضطلع بمعارف متخصصة ومهنية » (Pierre Lerat, 2012). وهو ما سبق له أن شرحه في موضِعٍ آخر، حينما انطلق من تعريف اللّغة الطبيعية على أنها نظامٌ منَ الأدلّة المنطوقة و/أو المكتوبة مرتبطٌ بتاريخٍ ما وبثقافةٍ معيّنة. كذلك، أيّة لهجةٍ هي في ذات الأوان جملة من اطّرادات شكليّة ومن تراث: فعدد المتحدِّثين ليس بالأمر عديم الأهميّة، لكن الخاصية اللّغويّة البحتة والخصوصيّة الثّقافيّة هي معايير التّعرُّف الّتي أُخذت معًا بعين الاعتبار من قبل المختصّين. وعلى النّقيض من ذلك فإنّ الفرنسيّة المسخَّرة في مجال السّيارات ليست بأيّ حالٍ من الأحوال نوعًا من اللّغة أو اللّهجة، واستعمال مصطلحات مماثلة لهاتين الأخيرتين مثل « اللّهجة التّقنيّة » يحمِل على موازاة مغرِّرة. فالفرنسيّة المسخَّرة في مجال السّيارات هي استعمالٌ للّغة الفرنسيّة بهدف الإحاطة بمعارف تخصّ مجال السّيارات، فهذا أمرٌ يختلف تمامًا عن سابقه: فهي فرنسيّة بالمرّة (بما فيها الكلمات المقترَضة مثل *carter* أو *ABS* ومفردات الورشة، انطلاقًا من *mécano*)، وإيحاءاتها تتواجد في موضع حيث ينال المواطن العادي قسطه منها شيئًا ما، إلاّ أنّ المصطلحات التّقنيّة في معظمها تخفى عليه، سواء باعتبارها مفاهيم أو بوصفها تعابير أيضًا. إنّه إذن أقلّ مطابقةً للصّحّة الحديث عن « اللّغة الفرعيّة » ويشير إلى: *(Kocourek, 1991, p.13)*.

والأمر كذلك بالنّسبة للعلوم الّتي هي تقنيّاتٌ مكرَّسة لتجسيد المعارف وإعدادها. يوجد مصطلحيّات أكثر دقّة وعسرًا، كما في الكيمياء، وأخرى أكثر ميْعًا، كما في العلوم الاجتماعيّة، لكنّها تشترك كلّها في كونها تتبوّأ مكانها ضمن خطابات اللّغة الطّبيعيّة الّتي تستعمل هذه اللّغة بقدرٍ واسع وتفترض التّحكّمَ عليها (ممّا يسبِّب في الطّابع الإقصائيّ الّذي يكتسيه عرض أطروحة بلغة غير اللّغة الّتي يملكها الشّخص العارض وفي أهميّة تدعيم التّرجمة الفوريّة أثناء الملتقيات لغرض إتاحة الفرصة لكلّ واحد بأن يتحدّث بلغته ويستمع إلى لغة غيره). ما كان يجدر للغرابيل أن تغطّي الشّمس. فكما يقول *بنفنيست (Benveniste)* : « ما يتغيّر في اللّغة، ما يمكن للنّاس أن يغيِّروه، هي التّسميّات الّتي تتضاعف، ويستبدل بعضها بالبعض الآخر، لكن نظام اللّغة الأساسيّ لا يتغيّر أبدًا »، ويحيل إليك *(1974, p.94)*. هذا ما تذهب إليه أيضًا الصّورة البيانيّة « اللّب الصّلب » « *noyau dur* » الّتي استعان بها *هاجيج، ويشير إلى: (Hagège, 1987, p.52)*.

في هذه الأحوال، فتسميّة *لغة الاختصاص* تعاني من حتميّة أن تسفر عن تجزئة وتهميشيّة مناهضتيْن للبديهة. أحد اللّسانيّين الأوائل الّذي سبق له أن ألّف أطروحةً حول اللّغة الفرنسيّة المهنيّة، الإنجليزي *بيتر وكسلر (Peter Wexler)*، قد تفطّن لذلك بعقله السّديد في أعماله المنصبّة حول تشكّل المفردات الخاصّة بمجال السّكك الحديديّة في فرنسا: بما أنّه لا وجودَ لميدانٍ متخندقٍ بكامله على نفسه، فمن غير الممكِن الحديث حديثًا صرفًا عن « لُغات الاختصاصات ».

وفي هذا الشأن يقول بيار لوراه: « في طيّات كتابٍ ألّفناه في 1975 عن اللّغة الفرنسيّة القانونيّة، كذلك كنّا، سوريو *(Sourioux)* وأنا، في معمعة حرجٍ مصطلحيٍّ، فوقفنا بشكلٍ مؤقّت عند استعمال « لغة القانون »، بحيث بنينا موقفنا على تكريس مصطلح *لغة (langage)* بمفهوم « طريقة تعبير خاصّة ». إنّ سيّئة هذا الخيّار أنّه يقتصر على انزيّاحاتٍ

ظاهرة، كالألفاظ المهجورة أو الجمل الاصطلاحيّة، إذن فهو يتوقف على الأسلوب.

فهنا يتحفّظ بيار لوراه حينما يرى أنّ « الاستعمال الإنجليزيّ *LSP* (بمعنى *اللّغة ذات الغرض الخاصّ* [*language for special purpose*]) يفيد من الإبهام الّذي يكتنف مصطلح لسان/لغة *(language)* (نشاط القدرة على التّواصل [*langage*] واللّغة [*langue*] في آن واحد). أمّا في الفرنسيّة حيث يُضطرّ إلى إقامة الحدود وفق السّنة الّتي سنّها *سوسير* فلا محالة يُميَّز بين اللّغة والكلام، فمن المستحسَن، يبدو لي، أن يُتحدّث عن *اللّغة المتخصّصة*. اسم الفاعل من فعلٍ يدلّ وزنه على الطّواعيّة « تفعّل » يبرز بالفعل فوائد جمّة، بدءًا من المرونة في التّأويلات : هذا من شأنه أن يُخلي السّبيل أمام تقدير التّفاوت والتّغيّر في درجات التّخصّص، والتّقييس، وإدماج عناصر دخيلة (إمّا مقترضَة أو مقتطفة من أنظمة أدلّة غير لغويّة أدرِجت ضمن ملفوظات مؤدّية باللّغة الطّبيعيّة) » (Pierre Lerat, 1995).

ثم يستنتج قائلاً: « من هذا المنظور، فالتّعريف الّذي تقدّم به *ساجر (Sager) وآخرون (1980, p.21)* عن الـ *LSP* ضيِّق جدًّا : بحيث يرون فيها « أدوات التّواصل اللّغويّ المتوخّاة في سبيل نقل المعلومة المتخصّصة في وسط المختصّين في نفس المادّة »، إنّهم يقصون النّصوص الّتي وُضعت خصّيصًا لغير المختصّين. بهذا الصّنيع إنّهم يقيمون خندقًا مصطنعًا بين أدوات التّعبير الّتي يكرِّسها الخبراء وبين ما يسخِّره المؤوِّل (الزّابون، رجل العدالة، المواطن، المستهلِك، القارئ، مشاهِد الشّاشة).

فمفهوم اللّغة المتخصّصة ينمّ أكثر عن الطّابع التّداوليّ: هي لغة طبيعيّة يُنظَر إليها بصفتها ناقِل للمعارف المتخصّصة » (Pierre Lerat, 1995).

2.1 اللّغة المتخصّصة والمصطلحيّة:

يرى بيار لوراه أنّه إذا ما اعتُبرت المصطلحيّة ـ أي قائمة المصطلحات الخاصّة بأيِّ تخصّصٍ ـ من الزّاوية اللّسانيّة فلا تتراءى في المقدِّمة على أنّها مجموعة من المفاهيم فحسب لأنّ هذه الأخيرة لا تتعاطى للوهلة الأولى، بل بوصفها جملة من التّعابير التي تتجلّى في النصوص والّتي تُسمّي في لغة طبيعيّة معيّنة مفاهيم تخصّ ميدان معارف ما، وينزل في خانته موضوعاً متماسك الأجزاء وفي شبكة علاقاتٍ متميِّزة. من هنا كثر سلوك هذا الباحث الجامعي مسلك العملِ على المدونات النصية. فغلب في أعماله هذا المنحى المؤسَّس على مشاهدة الخطابات (Pierre Lerat, 2009) وكذلك العمل المشترك: Marie Calberg-Challot, Pierre Lerat et Christophe Roche, 2009, p.33- 52).) وبالتالي ـ وحسبه ـ صار من الممكن تكريس نوعٍ مِن تحليلٍ لسانيٍّ لصنفٍ من أسماء أو تسميات ـ أي المصطلحات في آخر المطاف ـ تكون قد وُضعت لتُطلق على المفاهيم والمعاني والأشياء والنظريات والمجرّدات والتصوّرات. وهذا إذا ما أصغينا إلى قراءة فرنسوا غودان لكتاب بيار لوراه المشهور في موضوع لغة التخصص (François Gaudin, 1996, p.172.). وكذلك تعتبَر عملية جمع تلك التعابير الاصطلاحية (المصطلحات المفاهيم) ـ سواء ترفَق بالتعريفات أم لا تُرفق ـ مرحلة حاسمة في مسيرة كلِّ علم ومجال تخصّصيٍّ.

وكذلك يستنتج بيار لوراه قائلاً:

« فهذه التّعابير هي لغويّة خالصة (سواء أكانت كلمات أم زمر من كلمات)، خارج لغويّة بحذافيرها (كيّانات غريبة على الأبجديّة) أو خليط (على غرار *شعاع*). فالعامل المشترك فيها هو أنّها تسمّي، وليس مجرّد التّعيين فحسب؛ التّعيين ما هو سوى التّبيين والعزل والتّوجيه (« الإشارة إلى »)، بينما التّسمية هي طريقة وسم شيئًا ما أو فئة من الأشياء بأسمائها (وهو يُسند ذلك إلى: *Kleiber, 1984*).

هذا الطّابع الاصطلاحيّ في منتهى الأهميّة : المصطلح هو رمزٌ، أي مثيرٌ فزيائيٌّ يمثّل بالاصطلاح مفهومًا ما أو شيئًا فرديًّا. يمكِن للاصطلاح أن يصدر عن أصولٍ شتّى : هو ضمنيّ في غالب الأحيان (المؤوِّل يقرّ هنا باعتباطيّة الدّليل إقراره به على مستوى اللّغة عمومًا)، يمكن كذلك أن يكون صريحًا على شكل معيار (بيت، احترافيّ، وكذلك دوليّ). يُؤسَّس في أفضل الأحوال على الإجماع ويُستدام أثناء التّكوين الّذي يروم التّمهين، مثلما يلمح في المفردات الحرفيّة والزّراعيّة والصّناعيّة (وهو يحيل إلى: *Mdibeh, 1994*).

إنّما هذا الأساس خارج اللّغويّ الممكِّن لسلطة التّسمية هو الّذي أدّى باللّسانيّين البنويّين إلى أن يأخذوا حذرهم المسبق تجّاه هذا الضّغط الّذي يفرِزه الجسد الاجتماعيّ. إنّ وضع الإصبع على هامشيّة دلاليّة قد عمد إليه بشكلٍ في غاية الصراحة، حسب اطّلاعي، كوسيريو *(Coseriu)* المختصّ في الدّراسات الرومانيّة : « تُعرَف " مدلولات " المصطلحيّات بقدر ما تُعرف العلوم والتّقنيّات الّتي تستجيب لها، وليس على قدر ما تُعرَف اللّغة » *(1967, p.17)*. إلى غاية فترة تاريخيّة متأخِّرة، ثمّة مختصّ آخر في الدّراسات الرومانيّة ر. *مارتا (R. Martin)* في مسعى أعمال تندرج في إطار علم الدّلالة الواقعيّ الشّرطيّ وعلى ضوء إعادة قراءة الأعمال المنجزة في صناعة المعاجم، يعيد صيّاغة الملاحظة نفسها بطريقة مغايِرة حيث ترضخ لحاجة الخبراء إلى الإجماع : « التّعريفات المصطلحيّة هي كلّها تعريفات إجماعيّة » وهو يحيل إلى: *(1992, p.68)* » (Pierre Lerat, 1995).

لا تُقلَّص دائرة اللّغة المتخصِّصة بحيث تُحصَر في مجرّد المصطلحيّة : تستعمِل تسميّات متخصِّصة (المصطلحات)، بما فيها رموز غير لغويّة، ترد في ملفوظات تعبِّئ الإمكانات العادية الّتي تنطوي عليها لغة معيّنة. يمكِن إذن تعريفها بأنّها استعمال للغة طبيعيّة للإحاطة تقنيًّا بمعارف متخصِّصة. كلّ واحدة من هذه الخواص جديرة بتعليق :

- اللّغة المتخصّصة هي أوّلاً لغة في مقام استعمالٍ مهنيٍّ (« لغة داخل اختصاص »، كما تقول مدرسة براغ). هي اللّغة ذاتها (باعتبارها نظامًا مستقلاً) لكنّها في خدمة وظيفة رئيسيّة : نقل المعارف.
- إنّ الطّابع التّقنيّ السّائد في الصّياغة خاضع للتّبدّل حسب مقتضيات التّواصل. يمكِن لهذه الأخيرة أن تؤدّي إلى استعمالٍ محدودٍ للغاتٍ لم يُعترَف لها، لدى مؤسّسة دوليّة ما، بمقام « لغة العمل ». بل من الوارد، كما يتجلّى عند مقتضيات الطّيران المدنيّ، أن تُقحِم تلك المقتضيات لغةً وحيدةً تُستعمَل بين ربّانٍ وآخر للتّقليص من حظوظ المخاطر، ناهيك عمّا تشترطه من تشفيرٍ غير لغويٍّ يُستعمل إلى جانب اسم علَم خاصّ بمدينة أو قرية، وهذا في سبيل الأداء الأمثل للمراسالة.
- يتمّ تسميّة المعارف المتخصّصة بواسطة المصطلحات الّتي هي، قبل كلّ شيء، كلمات وزمر من الكلمات (مركّبات اسميّة ونعتيّة وفعليّة) خاضعة لتعريفات اصطلاحيّة. تتواجد هذه المصطلحات في معترك السّباق مع غيرها من المصطلحات، في نفس اللّغة، وفي الغالب مع مقترضات أيضًا، كما يمكِن أن تكون متعديّة الشّفرة، كحال *الماء وثاني أكسيد الهدروجين* (H_2O)، لكنّها ذات نتائج لغويّة (مثلاً : يقال « الماء » لكن لا يقال « ا} ثاني أكسيد الهدروجين (H_2O) »). لهذا ينبغي الاحتراز من الخلط بين طريقة اشتغال اللّغات الطّبيعيّة وبين اشتغال غيرها من أنظمة سيميائيّة.

هكذا وعندما يتحدّث بيار لوراه عن المظاهِر الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة للمصطلح يطرحها من جانب دوره كحامل المعرفة وناقل الثقافة ومحوِّل لهذه وتلك من ثقافات وحضارات إلى أخرى (Pierre Lerat, 1991, p.55-57). وهذه لن تكون المرّة الأولى حيث يحدث نقل الموضوع من أبعاده الإفراديّة المعجميّة التي تمثّلها الكلمة (المصطلح) إلى أبعادٍ نصيّة خطابيّة (متخصّصة)، بل

سنراه عند بيار لوراه (Pierre Lerat) الذي تناول النصّ التشريعي من خلال المخطّط الحجاجي الذي يقوم عليه حيث دعا حينه إلى ضرورة إعادة النّظر في البعد اللساني المحض أي باعتبار وحدة الجملة فحسب (Pierre Lerat, 2002, p.155-162). وقد سبق لدوريّة Terminologies nouvelles أن خصّصت في عددها العاشِر دراساتٍ لقضايا *العبارات المسكوكة* (Phraséologie) (Terminologies nouvelles, n° 10, 1993) وهي التي مِن المعلوم أنّها غير قابلة للدّراسة مِن غير اعتبارها داخل النصّ لأنّها غير حرّة (كما تعرّض إليه مقال: Claudia Maria Xatara, 2002, p.441-444).

3.1 المعارف اللّسانيّة والمعارف غير اللّسانيّة:

إنّ الطّبيعة المزدوجة للمصطلحات (كلمات لغة وتعابيرها، لكنّها في الوقت ذاته تسميّات لمفاهيم) عكّرت صفو الحدود السّوسيريّة القائمة بين اللّسانيّات الدّاخليّة واللّسانيّات الخارجيّة. فالمقاربة اللّسانيّة للمعارف باعتبارها كذلك هي حقًّا خارجيّة، بمعنى أنّها تنطلق من الأشياء (فيزيائيّة كانت أم لا) وصولاً إلى التّسميات مرورًا بالتّجريدات الاصطلاحيّة، وهذا وفق المقاربة المسمّاة *مفهوميّة*. لكنّها تظلّ لسانيّة باعتبار أنّ المصطلحات تخضع للوصف بناءًا على طرق التّحليل اللّسانيّ، مثلها مثل أي كلمة أو سلسلة من الكلمات : يمكن تقسيمها إلى أقسامٍ نحويّة، وإسناد إليها وظائف تركيبيّة، وتوزيعها توزيعًا ما، وصرفها، و [إعرابها]، وتقويم تهجئتها والنّطق بها، ونقول بوجيز العبارة يُتحرّى إخضاعها لتنظيمٍ مشتركٍ مع تفاوتٍ بسيط، وهو علم الدّلالة، بما أنّ تعريفها اصطلاحيٌّ. على هذا المنوال فإنّ قواميس اللّغة العامّة لا تقصي المعنى الاقتصاديّ لكلمة *هامشيّ* ((م. م) هامشيّ أو حاشيّ، المفهوم: « *منفعة، فائدة هامشيّة*، ما يبدو في عين المنتِج أو المستهلِك الوحدة الأخيرة المنتَجة أو المستهلَكة. *تكلفة هامشيّة* للمنتوج، تكلفة إنتاج لوحدة إضافيّة لهذا المنتوج » ينظَر: *Hachette*,

Le dictionnaire du Français, Ed. ENAG, Alger, 1992, p.984. وجدنا (ت) كعلامة اصطلاحيّة، أي (تجاري)، ينظَر: المنجد في اللّغة والإعلا، *1986*. أمّا المعاجم ثنائيّة اللّغة (فرنسيّ ـ عربيّ) وكذا (عربيّ ـ فرنسيّ) فلم نجد هذا المقابل)، يكتفون بإدماجها ضمن المادّة المناسبة ذات فحوىً عامّ، بالتّنبيه فقط إلى خصوصيّتها بواسطة علامة اصطلاحيّة تدلّ على الميدان مثل: *écon*.

ما يتواجد معرَّضًا للتّهديد بفعل الاضطرار إلى الفصل المنهجيّ بين مقاربةٍ بواسطة النّحو ومقاربة عن طريق المعارف هو شراهة الدّراسات اللّسانيّة الّتي أخذت بعد سوسير وقبل تشومسكي تنزع إلى الاستقلاليّة، بالإجمال، تحت اسم *المعجميّات*. بدت استقلاليّة الكلمات على أنّها وهمًا معجميًّا وكان ذلك بالموازاة مع تطوّر الأعمال التّوزيعيّة والتّحويليّة الّتي بيّنت أنّ أحاديّة أفعالٍ ψ *فَعل* مثيرة للإشكال بتناولها خارج الدّرس الصّرفيّ.

4.1 اللّغة المتخصّصة والنّظريّات اللّسانيّة:

لا يتسنّى تأسيس نظريّة للّغات المتخصّصة إلاّ على قاعدة نظريّة عامّة للّغات. غير أنّه فضلاً عن ذلك يجب على هذه النّظريّة أن تجيز اعتبار المصطلحات وتحمّلها بوصفها تسميّات للمعارف. فدفتر الشّروط النّظريّة، بتحرّي المزيد من التّدقيق، لا بدّ سيشمل مؤهّلات يوشك ألاّ تتواجد مجموعةً منصهرةً في نفس مقاربة كلاسيكيّة وواحدة. دونك ما يبدو أنّه مطلوب :

- تصوّر متين للدّرس الصّرفيّ قادر على الالتفاف حول المكوّنات المنطوقة والمكتوبة مهما تشعّبت، فالقضيّة العصيبة لم تعد الوقوف عند عتبة الوحدة الصّغرى (لمن يريد الكشف عن الحجج السّائرة في الاتّجاه المخالف، ينظَر *Martinet, 1985*) إنّما المهمّ هو استجلاء القيمة التّمييزيّة.

- درس تركيبيّ خاصّ بالمحلاّت يراعي توزيعات وتحويلات تركيبيّة.
- درس تركيبيّ ينفرد بالتّعليقات والتّبعيّات التّركيبيّة يسمح بمعالجة قضايا المعمول، والتّخصيص، والوظيفة، وبالتّالي تيسير التّفسير النّحويّ للمحلاّت المعلَّقة.
- درس تركيبيّ يكفل بالملفوظ يأذن بتناول قضايا الإحالة والتّداوليّة، وبالتّالي تسهر على التّفسير الدّلاليّ للتّبدّلات الشّكليّة، والمحلاّت والتّراتبيّات التّركيبيّة.

إنّه من الجليّ أنّنا في صدد أربعة أنواعٍ من المقتضيات الّتي قليلاً ما أوتي على تلبيّتها وهي مجموعة. وإذا أردنا ضرب بعض الأمثلة، فما يُعتبر في علم الصّرف محلّ إجماعٍ بين اللّسانيّين يقوم على تراث تليد (أقسام الكلام، والتّصريف، والاشتقاق والتّركيب)؛ وفي الدّرس التّركيبيّ الخاصّ بالمحلاّت، فالنّتائج المفحِمة هي تلك الّتي تكلّلت بها الأعمال المنجزة خلال النّصف الثّاني من القرن العشرين، وهي المستوحاة من الباحث الأمريكيّ هاريس *(Harris)* وأتباعه (يُنظَر *Chomsky, Gross, Miller et Torris, Abeillé, etc.*)؛ وفي الدّرس التّركيبيّ الّذي ينفرد بالتّعليقات والتّبعيّات التّركيبيّة، إنّما التّراث الكلاسيكيّ هو الّذي يفرض نفسه، وهذا انطلاقًا من النّحاة اللاّتينيِّين إلى تينيير *(Tesnier)* وخلفائه (ينظَر خصوصًا *Serbat et Mel'cuk*)؛ وأخيرًا، ففي مجال التّلفّظ إنّ الإقرار بـ « الجهاز الصّوريّ » إنّما هو حديث العهد *(Benveniste)*.

هذه الكتل العظيمة ليست قارّات معزولة ببحارٍ لا يمكن عبورها، لكن أيّ واحدة من الأولويّات الخليقة بمقاربة معيّنة تسبّب ضررًا لغيرها من الأولويّات : فهكذا ينطوي النّحو التّوزيعيّ على درسٍ دلاليٍّ مستجدٍ (فالأمر لا يتعدّى تقسيماتٍ إلى أصناف متفرِّعةٍ بعضها عن البعض، مثل حيّ، *ومادّي* أو كثيف، وهي الّتي يتحقّق إسقاطها على مئات آلاف كلماتٍ تابعة

للغة واحدة)، وعلى العكس من ذلك فالنّحو الّذي يتابع التّعليقات يميل إلى إيثار الكلمة. ألا إنّ على الأقلّ لتلك الكتل فضلاً يكمن في كون كلّ منها أتت على إنهاء برنامجها، ممّا يساعد على دفع عجلة المعرفة إلى الأمام. إنّ المجهودات الّتي تُبذَل في سبيل عرض نظريّة غير مِقصيّة تعنى باللّغات لجديرة بالتّقدير هي الأخرى، لكن إلى يومنا هذا لا نظريّةَ انبرت لتحتوي غيرها من النّظريّات، وذلك رغم المحاولات الرّامية إلى التّركيب على غرار ما فعل *بنفنيست* (النّظام السّيميائيّ والنّظام الدّلاليّ)، وما قام به *ياكوبسون (Jakobson)* (محور الاختيّارات ومحور التّركيبات) وما أنجزه *هاجيج (Hagège)* (المقاربة عن طريق ثلاث « زوايا » متكاملة).

5.1 اللّغات بوصفها متعدِّدة الأنظمة:

« اللّغة نظامٌ لا يخضع لغير نظامه الخاصّ »، هذا في حال إذا ما صدّقنا *سوسير (ص.47)*. لكن هذا النّظام، عند *سوسير* نفسه، يؤول إلى تاريخٍ ما، وحتّى الآليّات الآنيّة لوحدها تَخضع من جهتها لتنظيميْن : هناك آليات تداعيّة وآليات تركيبيّة. ثمّة ثنائيّات أخرى لا بدّ من ذكرها : الدّال والمدلول، الدّليل (اللّغويّ) والمفهوم (خارج اللّغويّ)، الدّرس الصّرفيّ والدّرس التّركيبيّ. في أحوالٍ كهذه، فمِن الحكمة بمكان أن يُعترَف بأنّ اللّغات ترضخ لجملة من آلياتٍ داخليّة غير مطّردة ولتأثيراتٍ خارجيّة قد تبدو أنّها قيّاسيّة من وجهٍ ما، وذلك مثل أمراض الكلام، والازدواجيّة اللّغويّة، وكلّ التّنوّعات الّتي تنتاب الظّواهر الكلاميّة والّتي تهمّ أقدم الأبحاث (كالبلاغة) وتلك الّتي تستقطب اهتمام أحدثها عهدًا (كالحوار : إنسان ـ ماكنة)، ممّا يسفِر عن تكاثرٍ } « علوم اللّسان » وهذا في الوقت الّذي كان الشّائع هو مزاولة الحديث عن « اللّسانيّات » وعن « نظام اللّغة » وهذا إلى عهدٍ قريبٍ لا يتجاوز بضعة عقود.

في خضمّ هذه الأوضاع، فالطّريقة الأكثر إنصافًا للإمساك بزمام أمور الدّراسات اللّسانيّة هي على الأرجح تلك الّتي ترضى قدوةً علمَ الأحياء، وهو جسدُ مزيجٍ من المعارف

يفتقر إلى الكيمياء والطبّ، بل إلى المعلوميّات أيضا. للّغات هي الأخرى موادّها الخامّة (التّسجيلات الصّوتيّة وسلاسل الحروف)، ولها تقطيعاتها الإجرائيّة (إلى وحدات صوتيّة، ووحدات صرفيّة، ومركّبات، وجمل)، بل لها وظائفها أيضا، ولها كيفيّات رسمها الخطّي والإلكترونيّ، وعلاوة على ذلك تملك تاريخًا وجغرافيّةً وذات طابع اجتماعيّ. فهكذا يستحيل على المختصّين في اللّغة العربيّة ألاّ يعبأوا لا بترتيب شئون النّظام الفونولوجيّ، ولا بمدى تبعيّة النّظام الصّرفي للأصل وللقالب في آن واحد، ولا بطريقة التّوظيف المبدئيّ لأداة التّعريف وللتّنكير، ولا بالجملة الاسميّة، و لا بقضيّة رسم الحركات أو عدمه، ولا بمسألة وجود اللّهجات المتنوّعة، هذا إذا ما اكتفينا بالإشارة إلى بعض القضايا المألوفة للغاية.

يجدر ألاّ يُحشَد في هذا الشّأن بين الطّابع العلميّ وبين بساطة نموذجٍ مهما كان بريقُ هذا الأخير مستهويًا، وهذا على النّقيض من الطّبويّة التشومسكيّة الكائنة وراء « نظريّة علم التّركيب ». إنّما استمدّ المذهب التشّومسكيّ السّائد خلال السّتنيّات قوّته الحقيقيّة من كونه عبّد الطّريق أمام أعمالٍ وصفيّة أعطت الدّفع لمعرفة اللّغات فيما يخصّ جانبها التّركيبيّ، وهذا بشكلٍ أبعد بكثيرٍ ممّا سبق للنّظريّات المتقدِّمة عليه (في أوربّا *Guillaume,Hjelmslev, Tesnière*) وأن أحرزته من الإنتاجيّة.

أن يؤتى على إرساء صوتيّاتٍ وظيفيّةٍ ونحوٍ تابعيْن للغةٍ غير معروفة بعدُ لهو حجر زاويّة حريٌّ بأن يشهد على نضج هذين العلميْن الّذيْن تشكّل مكاسبُهما تقاليدَ حيّة. فالمحاكمات الّتي تنازع الملكيّة الفكريّة، والّتي يمكِن إسناد أمر تفسيرها إلى الدّراسات الاجتماعيّة الملتفّة حول العلوم، كفيلةٌ بأن تُلبِس شأن مكاسب لم يثَر نقاشٌ حولها بعدُ، إذا لم يحتاط لذلك : فخارج نطاق اللّجان الّتي تتكفّل بمناقشة الرّسائل الأكاديميّة، فكلّ خبيرٍ متمرِّس يعرف كيف يشخّص الفونيمات الّتي هي وحدات ويعمد إلى نسخها صوتيًّا بوضعها ما بين خطّين مائلين، ولا تخفى عنه مورفيمات المباني المقدّرة الّتي تنطوي عليها الكلمة، ولا تفوته

المركّبات الّتي تنتهي إليها زمر الكلمات والمتميِّزة بفضل الاحتكام إلى قانون الاقتصاد الّذي تخضع له الجملة، والكلمات لا ريب موجودة بما أنّه ثمّة كلمات متقاطِعة، وتقلّص نصوص إلى كميّة معيّنة من الكلمات، وقواميس ذات قوائم معجميّة متوقَّعة. يليق باللّسانيّ أن يكون رائد فكرة ذات فحوى حول مسائلَ نظريّةٍ على غرار الاستعانة بمقاربة ثنائيّة في الصّوتيّات الوظيفيّة أم دون ذلك، ومثل وجاهة مفهوم المركّب الفعليّ أم عدمها، الخ، لكن من الأهميّة بمكان ألاّ تكون تلك الفكرة مناوِئة لما اشتهر من جهة أخرى على أنّه مكسبٌ. وفي حال إذا ما ورد هناك خللٌ فيجب إمّا أن يتبرّأ ذلك اللّسانيّ من فكرته، أو يتصدّى للاستيعاض عن المقاربة الشّاملة الّتي كانت تسير عليها المادّة المعنيّة، وهذه مسئوليّة وقفٌ على بعض الأعلام المشهورة، مثل مؤسِّسي النّحو العامّ والمعلّل، وروّاد النّحو المقارن، وزعماء النّحو البنويّ والنّحو التّحويليّ. يجد المرء نفسَه هنا إزاءَ حالة مبتذلَة ما انفكّت العلوم تجتازها، وفي هذا الصّدد فإنّ التّقدّم بجردٍ تحصيليٍّ ينجَز في اللّسانيّات من شأنه أن يُعيد إلى ذهن ذلك المرء حالةً مرّت على كلٍّ مِن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد : فالموادّ الثّلاث لا تزال حديثة النّشأة، فكفاها ذلك صوابًا لئلاّ تستأثر بحقّ جحد هذا أو ذاك من مشيّديها.

ليس غيّاب نظريّة جامعة هو الشّيء الوحيد الّذي يحمل المرءَ على العدول عن أي نبذٍ، لكن ذلك مرتبطٌ أيضًا بالتّشعّب الّذي تختصّ به وقائع اللّغة. لا بدّ من مثالٍ، طبعًا لن يُبعدنا عن موضوعنا، فليكن التّهجِئة بما أنّ اللّغات المتخصِّصة تخضع للتّمحيص لا سيّما وهي في شكلها المكتوب. هذا الملفّ، الّذي تظلّ صفحاته مثارًا للتّخوّف، قد عرف بداية إبانة موحيًا للغاية وهذا بفضل نينة كاتش (Nina Catch) ونموذجها الخاصّ بمتعدّد أنظمة التّهجئة. يُفسَّر المبدأ المتحكِّم في ذلك بكون نظام التّهجئة الّذي تقوم عليه أيّة لغة هو نتاج ثلاث مراتب انتظامٍ ينبغي تمييزها: تهجئات صوتيّة، وهي الّتي تنسخ أصواتًا نوعيّة (وحدات صوتيّة)، تهجئات صرفيّة، وهي الّتي تجسِّد نظام التّصريف والاشتقاق المعتمِد على الزّوائد الّتي تُلحق إلى الفعل

والاسم والصّفة والظّرف، تهجئة تصويريّة، وهي سلاسل الحروف الّتي تستمدّ منطقها من التّأثيل (الجذور). متعدّد الأنظمة هذا المدين لمكتسبات العديد من المواد العلميّة الفرعيّة، بما فيها اللّسانيّات التّاريخيّة، يُمكِّن من تغطية وقائع تدنو من نسبة 100 % في اللّغة الفرنسيّة، إذن مرحبًا به، وذلك على الرّغم من قصوره في تقديم حلولٍ للحسم في شأن أيّ صراعٍ ممكن بين منطقين (مثل ما يتعلّق بجمع الأسماء المقترضة).

2. موقف ماريا تريزا كابري

1.2 لغات الاختصاص بين المثالية والواقعية:

وفي هذا الصدد يمكن الرجوع إلى التقسيم الذي كانت ماريا تريزا كابري قد سطّرته وهو القائم على نزعتين ترى أنهما يتنازعان أبداً هذا المجال وقليلاً ما يصطلحان على شيئ يمكن الاتفاق حوله، وهما النزعة المثالية والنزعة الواقعية، أي ما ينبغي أن يكون عليه المصطلح وبالتالي لغة التخصص التي تتشكّل منه في جزئها الكبير وما نصطدم إزاءه من استعمالات لذلكم المصطلح وبالتالي من استعمالات مجسَّدة في نوع من هجين يصعب تمييزه على أنّه لغة تخصص نظراً لعناصر شائبة مردّها إلى التواصل واختلاف وتشعّب مقاماته، واللغة العامة الجارية على ألسنة جميع الناس والمبادرات الشخصية التي يكتنفها الميل إلى الوضع المجاني أو الحشو وبالعكس الإفراط في الإجاز والاختصار على حساب تلكم اللغة ذاتها التي يراد بها أن تكون أكثر إمعاناً في التخصص. بينما تنطلق النزعة الثانية من الواقع، وتشاهد ما يحدث في حيثيات تواصلية من نوع من رطانة تسعى إلى ضبط مدونة أو عينة وتقوم بتدارسه من أجل وصفها وتحديد ملامح وحداتها التي يراد أن يُعوَّل عليها في نقل المحتوى العلمي المنشود علميا واختصاصيّاً وأكثر نجاعة من حيث الفهم وكذا في مجالات تطبيقه.

2.2 أصول نظريّة البوَّابات لـ : *م.ت.كابري*

إنّ نَظَريَّة البوَّابات الّتي هي ـ في واقِع الأمْر ـ مَشْروعٌ طالَما شَغل كثيرًا مِن المُهتمِّن بقضايا المُصطلح، فما هي إلاّ

ثَمْرة مِن ثِمار إسهامات الباحِثَة في نقد نظريَّة *ي. فيستر* لهذا فضَّلنا تضْمينَها في مَجموع النَّظريَّات المُؤَسِّسة للمُصطلحيَّات (باعتبارِها مَشروعًا) .

1.2.2 إسهام *ماريا تريزا كابري*:

نشير أوّلاً إلى أنّ ماريا تريزا كابري مِن إسبانيا ومُديرة المَعهد الجامِعيّ لِلّسانيّات التّطبيقيّة *(IULA)* لِجامعة بامبو فابرا *(Pompeu Fabra)* بِبرشلونة *(Barcelone)* حيث تشتغِل أيضًا بِصِفتِها أستاذة. وتُعدُّ عُضوًا في مَعهد الدِّراسات القشتاليّة. كما تعدّ نظريّة البوَّابات ـ أوّلاً وقبل كلّ شيء ـ مِنْ بين الإسهامات النّقديّة التي تطالب المصطلحيّات العامّة *(TGT)* بمراعاة الجوانب الثّلاثة الأساسيّة المشكِّلة لطابعها الوسائطيّ:

- الجانب القدراتيّ (المعرفي الإدراكيّ).
- الجانب اللّسانيّ.
- الجانب الاجتماعيّ التّداوليّ الإعلاميّ.

فاستفسرت *كابري* النّظريّةَ المصطلحيّةَ العامّةَ عن نظرتِها إلى المَعرفة المُتخصِّصة ومدى تشابهها أو اختلافها مع المعرفة العامّة وعن مَصير ما يَتسلَّلُ مِن الأولى إلى هذه الأخيرة.

فرأت أنّ كثيرًا ممّن انتقد تلك النّظريّة اقترحوا كزاوية لمعالجة المصطلحات إدماج الجانب القدراتيّ بصورة حقيقيّة حيث تراعى التّنويعاتُ الوظائفيّة في أداءات المُتحدّثين. مع العلم أنّ علم النّفس الخاصّ بالقدراتيّة وضعَ العلاقات المتبادلة بين مختلف أصناف المعرفة ومراحل اكتسابها، لهذا تعدّ اللّغة « بالنّسبة لبعض المهتمّين بها نقطةَ المرجع يُنطلَق منها في معالجة ظواهر أخرى فتتّخذ إمّا كمرجع يحوي معطيات تُبنى عليها باقي الاستنتاجات أو كمقدّمة تؤول بها إلى نتائج معيّنة » (Pierre Oléron, 2éme éd., p.46).

2.2.2 نظريّة البوَّابات لـ : *م. ت. كابري*:

وقد عرضتها في مقالها المشار إليه سابقا لكن بإيجاز. أمّا بذور هذه النّظريّة فتوجد بشكل واضح في مؤلّفها الهامّ: *La terminologie : Théorie, méthode et application…*

ونُنَبِّه مُسْبَقًا إلى أنَّ هذه النَّظريَّة اقتَرَحتْها *مَارِيَا تِرِيزَا كَابْرِي* في العَدد *21* مِن مَجَلَّة *Terminologies nouvelles*. لكنْ عِنْدما أمْعنَّا في قراءة مُؤَلَّفِها الهام: *La terminologie; théories, méthodes et pratiques* فَهِمْنا أنَّ أصولَها إنَّما هي مُتَجذِّرةٌ فيه، فَقُمْنا نَتيجةَ ذَلكَ بِجمْع مادَّتها المَبثوثَة حتَّى في مراجِعَ أخْرى مِنْ هذا الأخير.

تشتغل نظريّة *كابري* بالمصطلحات إذ كما تقول وسبقت الإشارة إلى ذلك:

« هي نظريّة المصطلحات *(Théorie des termes)* وليست نظريّة المصطلحيّات، وهذا تفاديًا لإضفاء على الدّرس المصطلحيّ طابع التّخصّص، بيد أنّه في اعتقادنا إنّها الموضوعات التي تشكّل فضاءات التّخصّصات وزوايا التّحليل، هي التي ينبغي أن يُعنى بالتّنظير لها » (M. -T. Cabré, 1998, p.10.).

وحدّدت كابري موقعًا لِنظريّتها يشمل مجال اللّسانيّات وجوانبَ مختلفة لنظريّة المعرفة وعلوم الاتّصال والإعلام. فتحليل المصطلحات من منظور هذه المجالات يُعزِّز طابعَها التّعدّديّ (المصطلحات متعدّدة الجوانب).

وللّسانيّات مَقدرة خاصّة في وصف المصطلحات والإخبار عن النّظام الذي يتحكّم فيها، وهذا بفضل تقصِّيها المَعهود فيها.

تهدف هذه النّظريّة عمومًا إلى تِبيان الكيفيّة الّتي بإمكان نظامٍ مُتعاوَنٍ فيه أن يصف بها الوحدات المصطلحيّة، علمًا أنّ هذا النِّظام يُنفذ إليه عبرَ مختلف النّظريّات: اللّسانيّات والقدراتيّة والتّداوليّة. يمكن الإطلاق على ثلاثيّتها مصطلح: البوّابات.

فلنُدعَ، إذن، هذه النّظريّة بنظريّة البوّابات. ترجمنا مصطلح: *Théorie des portes* بمقابل: " نظريّة البوّابات "، لا بـ : " نظريّة الأبواب " لأنّ في التّسمية الأخيرة دلالة على مفهوم (ب) المُحيل إلى معناها المركزيّ (أ)، باعتبار أنّ (أ) = مدخل البيت مثلا، وفيه فعل " بوب " : صنع بابا. أمّا (ب) = باب الكتاب ونحوه، ومنه فعل " بوَّب " : جعله أبوابا. والباب هنا مقابل المصطلح الفرنسيّ مثلاً: *(Partie)* الّذي ينقسم إلى فصول (Chapitres) . ولتفادي عدول الدّلالة إلى هذا المفهوم في أذهان القرّاء، وفيه نسبةٌ كبيرةٌ مِن المعنى المشترك بين المفهومين، أي بين مفهوم (ب) ومفهوم (ج) المدلول عليه بتسمية: بوّابة (جمع بوّابات)، معناه المركزيّ: (د) = الباب الكبير، كمدخل العمائر ونحوها.)ينظر معاني: (أ)، و(ب)، و(د) ، المعجم الوجيز، ص.66).

ورأت *كابري* أيضًا أنّه من واجب اللّسانيّات التّكفّلُ بِالقضايا المُصطلحيّة الّتي لَها صِلةٌ بها، وأنْ تَتخلَّص مِن المَوقف المعياريّ الذي كانت النّظريّة العامّة للمصطلحيّات متشبِّثةً به. ودعتها إلى أن تتقدّم بأحدث ما خلُصت إليه من النّظريّات لتكريس البحث المصطلحيّ.

بالفعل إنّه أصبح يُرتاب ـ وبالإمعان في النّظريّة التّوليديّة ـ في شأن التّمييز التّقليديّ بين المصطلحات والوحدات المعجميّة التي تعمّ اللّغة الجارية، وهو تمييزٌ لا يتعرّض أحدٌ لموضوع ما له علاقة بالمصطلحات إلاّ ويسجّل إزاءه وقفة إمّا متأنّية أو سريعة (ينظر مثلا: طاهر ميلة، مصطلحات الرّياضيّات في التّعليم المتوسّط والثّانويّ بالجزائر..، ص*.30 - 42*، حيث خصّص *13* صفحة من أجل إبراز الفرق بين المصطلحات وبين الألفاظ العامّة، باعتباره الموضوع الأساسيّ للبحث المصطلحيّ. وقد ارتكز في ذلك على: *Louis Guilbert, La spécialité du terme scientifique et technique, in : Langue française, n°17* لكنّ " غيلبر " متخصّص في علم متن اللّغة، ويهتمّ بالمولّد اللّغويّ، ويدرس المظاهر التي تتجلّى في وقت محدّد من تطوّر معجم لغة ما. ينظر: *M. -T.*

Cabré, La terminologie : Théorie, méthode et application.., p.252.). والحالُ أنّه لم يعد يكفي استظهار خصائص المصطلحات إثر مقارنتها بألفاظ اللّغة العامّة، لتفسير الملكة اللّغويّة للمتحدّثين الذين تشبّعوا بالمعرفة المتخصّصة، وصاروا بالتّالي أخصّائيّين.

كما استنكرت في إطار علم الاجتماع وعلوم الاتّصال تلك النّظرة المثاليّة إلى المصطلحات، واحتَرزت مِن الصّفات الطّيفيّة التي يلبس بها التّواصلُ المتخصّص بِصورة تعسّفيّة، أين تفقد المصطلحات الشّروط التي تتمتّع بها بِاعتِبارها تابعة للّغة الطّبيعيّة، حيث يتمّ تحويلها إلى سِجلّ واحد فقط ويَتمُّ احتضانها فيه من غير مراعاة مقامات استعمالاتها، وبنفي التّنوّع الخطابيّ.

مِن هنا تستنتج *كابري* أنّ معظمَ المعطيات التي استُفيدت من التّجربة الّتي احتكّت بها النّظريّة العامّة للمصطلحيّات إنّما وفّرت المزيد من الحجج لصالِح الإسهامات النّقديّة، وبقدرٍ يفوق ما مِن شأنه أن يدعِّم مقترحات تلك النّظريّة، ماعدا تلكَ التي ارتبطت بحقل التّواصل المنمّط، الدّوليّ أو الوطنيّ.

وأجملت في عاملين أهمّ الأسباب التي ترجع إليها تلك الإسهامات لتفسير قصور النّظريّة العامّة، وهما:

- الإفراط في تصوّر مثالية الواقع والمعرفة والتّواصل.
- حصر حقل التّطبيق المصطلحيّ في التّقييس.

وقد بيّنت درجة الخطورة التي ستنجم عن اعتماد هذين المبدأيْن، بل ذلك ما أدّى بالنّظريّة العامّة إلى الفشل نسبيّا بينما تصرّ على نظرتها التّقليصيّة، وتصدر عن المَوقف المثاليّ الذي سوّغ لها بالمجازفة على أساس فرضيّتين، بلْ صاغَهما *ي. فِيسْتَر* صيَّاغة المُصادَرَات هما:

- المعرفة العلميّة، خلاف المعرفة العامّة، سابقة على أيّ تعبير.

- تعدّ المعرفة العلميّة منسجمة ومنفصلة عن اللّغات والثّقافات.

عِلمًا أنّ « المُصادَرة *(Postulat)* هي قضايا يُطلَبُ التَّصديق بِها لِحاجة العَقْل إلَيْها في الاستِدلال، وقدْ سُمِّيَت بالمُصادرات لأنَّ المُتَعلِّم يُراوِد على التَّسليم بها دونَ بُرْهانٍ، مَع أنَّها لَيْست بيِّنة في نَفسِها، وَهي بِهذا المَعنى مُقابِلة لِلْبديهيَّات *(Axiomes)*، لأنَّ البَديهيَّات بَيِّنة في نَفسِها » (جميل صليبة، *1982*، ص*.380*). لِهذا فالتّنظير الّذي سعت المصطلحيّات التّقليديّة للرّقيّ إليه أصبح يكتسب أكثر فأكثر طابعًا تجريديًّا متعالٍ عن الانشغال اليوميّ لنشاط المصطلحيّات، ومتغاض عمّا يتطلّبه الوعي العلميّ والتّقنيّ في الأوساط الشّعبيّة من التّيسير لتنمية ذلك الوعي وعلى الأقلّ الطّمع في بثّه فيهم.

تعتبر الفرضيّتان من صميم المقترحات التي تقدّمت بها النّظريّة العامّة، والتي لم يُبرهن على صحّتها، إن لم نقل أنّها تنتظر التّفنيد، فهنا يكمن نقص النّظريّة العامّة، إذ تعتمد ما لم يُقم له البرهان « كمحاولة تجاوز القيود الطّبيعيّة (اللّغويّة) التي تفرضها اللّغة العامّة أو العاديّة » (M. -T. Cabré, 1998, *p.11.*).

وإن كانت هذه الرّغبة مؤسّسَة على انشغال *ي. فيستر* بتَنقية التّواصل المتخصّص من كلّ غموض وإبهام، وَتنْظيم المَعرفة به وفي شَكْل تَصنيفٍ مَفاهيمِيٍّ لِكلِّ فَرْعٍ مِن الفُروع العِلميَّة (*Helmut Felber, 1984, p. 01*) - وهي قَضيَّة لنْ تَنْفكَّ تَتَّسِم بالرَّاهِنيَّة نَجِدها تُراوِد المُتزمِّتين الصَّفويِّين *(Puritanistes)* على الخُصوص - فلا يستبعد تأثُّره بفلاسفة " حلقة فينّا " الذين كانوا يطمحون إلى وضع لغة عالميّة من شأنها أن تيسّر التّعامل الشّامل على صعيد كلّ التّبادلات بدون أيّ عرقلة.

3.2.2 اللّسانيّات ولغة التخصّص:

ما يدعو إلى الفضولِ حقًّا هو عدم سبق اللّسانيِّين إلى احتضان البحث المصطلحيِّ ـ الذي يعنى بلغات التخصص ـ

بِكلِّ أبعادِه العِلميَّة والاجتماعيَّة، إلاَّ بعد السّبعينيّات مِن القرن العشرين على الرّغم مِن حرصِهم الشَّديد الّذي أبدوه في دفاعِهم عن البُعد العلميّ للّسانيات بِشُموليَّة درْسِها وموضوعيّته. ويُذكِّرنا هذا الأمرُ ما عرفته التّرجمةُ مِن تأخُّر عهد التِقائها باللّسانيّات. هذا ما يُثبِته ج. *مونان* :

« وفي نفس العصر [*1958*]، وبِنفس الاحتِكاك بين الحاجة التّطبيقيّة واللُّغويّة ظهرت المَنهجيّةُ الأولى لِلتّرجمة المُقامة على التّحليل العِلميّ » (جورج مونان، *2000*، ص*87*).

يمكن تعليلُ موقفهم ذاك بالتّحليل الآتي:

- لا يفوتُ أحدًا مَدى تشاغُل اللّسانيِّين بِالجانِب الوصْفيّ في دراساتهم المنصبّة في كليّتها على اللُّغات الطّبيعيّة. فبدت اللّسانيّات بِذلك في أعْين البعض مجرّدَ آلةٍ واصِفةٍ تصْنيفيّة. ولا يَزالُ كثيرٌ مِنهم يُدافِع عن هذه الوظيفةَ إلى يوم الناس هذا، بل نجد هذه الغاية تتعاظمُ في ضوْء المَنحى الّذي اتّخذته اللّسانيّات الوظيفيّة في وصف اللُّغة، فرارًا مِن المنهج الآلي لتفسير ظواهر اللغة حيث انتقدته بأنّه متحجر، هذا مِن جهة، وسعيًا مِنها إلى إقامة نظريّة تتّخذ كمعيار للكشْف عن طبيعة اللغة، من جهة أخرى.
- تقوم تلك النّظرية على وصْف اللُّغة أثناءَ أدائها لوظيفتِها التّبليغيّة، فأمست الدِّراسةُ نتيجةَ ذلك، تصوُّرًا للنّمط التّحليليّ الّذي تُكرِّسه لُغةٌ ما في سبيل تمييزها التّجربة اللّسانية بِفضل وحداتٍ دالّة: فموضوعها إذن ما هو إلاَّ تحليل اللُّغة إلى هذه الأخيرة الّتي تُقطَّع بدورها إلى وحداتٍ صوتيّةٍ مميّزة.
- صحيحٌ أنّ المُصطلحات تنْطوي على ظواهرَ وحقائقَ تنْفلِت بعضُها مِن رَقابة اللّسانيّات وعيْنها المُلاحِظة، ومِن أداتها المحلّلة، لكن المصطلح في نهاية المطاف وفي جزئه الكبير هو دليلٌ لغويّ، وعلى الرّغم مِن أنّ

المصطلحيّات تُعد علمًا جامعًا لعديدٍ مِن الاختصاصات، فبِحكم تحديدِنا السّابق للمصطلح فللّسانيّات فضلٌ معتبَرٌ في الإحاطة دراسةً بِكثيرٍ مِن جوانبِه وبِطريقةٍ أدقّ، غيْر أنّ طائفةً مِن المُصطلَحيِّين هم الآخرين لا يزالون يصرّون على أنّ الهدفَ الأساسيَّ لِلمُصطلحيّات ليْست اللُّغة في ذاتِها. فهذه النّقطة بِالذّات هي الّتي أقْصت المُصطلحيّات مِن الانتِماء اللّسانيِّ بِكامله، إذ من بديهيّات اللّسانيّات أنّه تدرُس اللُّغة لِذاتها وفي ذاتها، أمّا لِسان حال المُصطلحيّات فيَنطق عن ارتِباطِها بِالأفرع المعرفيّة الّتي سبَقت الإشارةُ إليها، مِمَّا يُؤدي إلى صُعوبة قائمة في عزْل تِلك الوحدة المُصطلحيّة وتجريدِها مِن العناصرَ العالِقة بِها.

- على الرَّغم مِن تعدُّد المُحاولات الجادّة الرّامية إلى إخراج اللّغة مِن هذه الآلة وتمكينها مِن الحيوية، باعتبارها حقًّا كائنًا يستمتع بمؤهلات التّطور والتّغير وذات طاقة، فبدت أكثرَ مثاليةٍ وتعالٍ وأقربَ إلى النّمذجة مِنها إلى التّحقيق اللّغويّ الواقعيّ. فضلاً عن كون اللّسانيات ترفضُ الصُّدورَ عن المعياريّة، بيْنما لا أملَ لِلمصطلحيّات أن تتحاشى هذه الأخيرة، إذ هي العامل الأساسيّ للتّنميط العلميّ.
- ثمّ إنّه، وعلى الرّغم من تسليم اللّسانيّات بِوجود ثنائيّة تقابليّة بين اللّغة العامّة ولغة الاختصاص، فهناك من أخذ يرتاب في الأمر ويرى أنّ « تلك الثّنائيّة إنما وضعت لأسباب منهجيّة بحتة، وهي أحيانا ترتقي إلى وضع أصوليّ (ابستيمولوجي) كثيرًا ما يفتقِد التّأطيرَ النّظريَّ اللاّزِم الذّي يحتاج هو الآخر إلى التّدعيم التّطبيقيّ » (*Christiane Portelance, 1996, p.56*).

3.2 توسيع مجال النظريّة:

قبل الإمعان في التوسيع نشير إلى أنّ ماريا تريزا كابري أصبحت الآن تتحدّث عن ضرورة جعل المصطلحيات تتركّز على موضوعٍ ما وهو ما أسمته بالوحدة المصطلحيّة. ويمكن الادّعاء أنّ هذا يعدّ من حسنات الدعوة إلى إعادة الاعتبار للنظرية المصطلحية العامة التي كثيراً ما انتقدتها الباحثة في أوائل اجتهاداتها واهتماماتها بموضوع المصطلح والعلم الذي كان ينبغي أن ينهض بالمصطلح كموضوع قائم، فخرجت على إثر ذلك بإسهامها المعروف بنظرية البوابات في مجال المصطلحيات. وقد أفلحت في جلب الاهتمام إلى أعمالها جراء مؤلَّف نشرته في الموضوع ويعتبر مؤسِّساً في هذا المجال وهو (La terminologie : théorie, méthode et application).

1.3.2 اللسانيّات النّظريّة ولغة التخصّص:

مِن النّظريّات الّتي تَواضع عليْها اللِّسانيّون ـ لا سيّما بَعدما فَصَل *دي سوسير* اللُّغة باعتبارها نظامًا مِن العلامات الصّوتية الاصطِلاحيّة عن أيِّ نظامٍ آخر مِن الأنظِمة المختلِفة لِلعلامات بِما فيها نظام العلامات الكتابيّة ـ هي تِلك الّتي تُؤكِّد أنّ اللُّغة ليْست نِظامًا مُتجانِسًا لإمْكانيّاتٍ تعبيريّة مُعيّنة، وأنّ النّحو الّذي يقوم بِوصفها ليس مجموعًا مُتكتِّلاً مِن قواعِد ووحداتٍ جديرة بِأن تكشف عن كلِّ الملفوظات الّتي يُحدِثها المُتحدِّث فحسب، بل على النّقيض مِن ذلِك أيضًا فإنّ اللُّغة هي نِظامٌ مُعقَّدٌ ومُتفاوِتُ الأبعاد تَتقاسَمه أنظِمةٌ تحتانيّة مَشدودةٌ بَعضُها إلى البعض وكلّ مِنها كفيلٌ بِأن يُشكِّل موضوعَ الدِّراسة والوصف اللّسانيّ، وعلى مسوياتٍ متنوعة: الفونولوجي، الصّرفي، المعجمي، التّركي، الخطابي. وهي مُقسَّمة حسبَ مَوضوعاتها التّابِعة كالآتي:

- المستوى الفونولوجي: الفونيم (الوحدة الصّوتية)
- المستوى الصّرفي: المورفيم (الوحدة الصّرفية)

- المستوى المعجمي: الوحدة المعجمية
- المستوى التّركيبي: الجملة
- المستوى الخِطابي: النص.

لكن التّسليم بِهذه المُستويات ليْس إلاَّ حصرًا تَوقيفيًّا لضبْط مجمل الزّوايا الّتي يمثّلها موضوعُ اللّسانيّات، ولا يضع جانبًا إمكانيّة تعيين مستويات تكميليّه أخرى ولا يمنع التّحرِّي عن وحداتٍ مُغايِرة، مثل المستوى الصّرفي الفونولوجي، والتّركيبات المتقلّبة على عدة مستويات من الوصف اللّساني، كـ: التركيب الإضافي والتركيب النّعتي...الخ والعبارات وأشباه الجُمل وبعض المقاطع اللُّغويّة الّتي تساهم في تشكيل الخطاب في حدِّ ذاته، وكلُّها تتطلّب توسيعَ مَجالَ الدّرس اللّسانيّ الّذي يُنظَر مِن زاويّته إلى المُصطلحات على غِرار ما حدث لِموضوع التّرجميّات وفي هذا يَقول *فوزي عطيّة*:

« ولَقد دخَلت الدّراساتُ اللُّغويّةُ بِظاهِرة التّرجمة، إلى حيِّز تَحليل وتَعميم الاستِنتاجات المُستخلَصة مِن واقِع المُمارَسة العمليّة، وأسهمَت مَعها، في وضْع ضوابِط العلاقات المُتبادلة، بيْن اللُّغات، وفي الكشْف عن عناصِر الاختِلاف والتّطابُق بيْن سُبُل التّعبير في اللُّغات المُختلِفة » (أحمد مختار عمر، 1998، ص.*61*. نقله عن: فوزي عطية، 1986، ص.*68*).

2.3.2 اللّسانيّات التّطبيقيّة ولغة التخصّص:

فعدم اطِّراد النِّظام اللُّغويّ ليس وقْفًا على المُستويات الوصفيّة المُتنوِّعة الّتي عدّدناها مِن قبل فحسب، بل يتجلّى كذلك عن طريق سلسلة أُخرى مْن التّنوُّعات اللُّغويّة كاللّهجات واللُّغات الوظيفيّة مثلاً، مِمَّا يُؤدِّي إلى استحالة حصْر التَّنوُّعات في المِحور العَموديّ فقط، بل نجدُها شاملةً لِتنوُّعات أخرى مكمِّلةٍ لَها. ولم يَكن لِلسانيّات لِتتغاضى عَنها أبدًا، لكِنّها تُولي لَها اهتمامًا مِن لونٍ آخر وفي إطار مَجالٍ تابِعٍ لَها، يُصطلح عليه باللّسانيات التّطبيقيّة.

ويُستحسن التّنويهُ بِمحاولات اللّسانيّات النّظرية الرّامية إلى وصف نمطٍ تعبيريٍّ خاصٍّ بأيّة لغةٍ كانت، وذلك بِحمل مُختلف العوامل الاجتماعيّة والجغرافيّة والتّاريخيّة على تحيُّدِها إلى درجة الإلغاء ما أمكنها ذلك. وهذا من أجل ضمان تواصلٍ أكثر نجاعةٍ في مقاماتٍ رسميّة. وأطلق على ذلك النّمط مِن التّعبير مُصطلح اللُّغة المشتركة (الموحّدة)، سرعان ما نلقى لها صدى في النظرية التّوليدية، وليس ذلك إلا متوفِّراً في لغة التخصص. وذلك نظراً لما تؤدّيه من دورٍ في انتظام التبليغ فكلٌّ يعلم هنا أنّ التّبليغ أو التواصل قضيّة حسّاسة في العلوم سواء في السياق البحثي أو النشاطي أو التعليمي. وكذا البحث بالأجهزة واللأدوات من ضمنها اللغة، ذلك أنّ لغة التخصص سند ومحتوى (معرفة) في آنٍ. فهذه الثنائية الوظيفيّة تنطوي على أهمية وخطورة من الخطأ التغاضي عنها باسم البداهة التي تكتنفها. ولاسيما إذا أخذنا في الاعتبار ما طفق البحث العلمي يتطوّر إليه وفي كنفه من تعدد صيغ عرض نتائج الباحثين، كالمداخلات ـ خصوصاً في طبعتها الشّفاهية) ـ وأصناف التّحرير ..الخ. ولخطاطة ياكوبسون مقولاتها في هذا الموضوع.

والعلاقة المنوَّه بها سالفاً هي الماثلة في اعتبار اللسانيات التطبيقية، وبالتالي علوم اللغة ـ أوّلاً ـ كخادِمة مجالاتٍ معرفيّة أخرى، مثل علم النفس والبيداغوجيا، وعلم الاجتماع وحتى الفيزيولوجيا وغيرها من فروع العلوم البيولوجية بل والدّقيقة كذلك ..الخ. إذ يتمّ انتقال عبرَ اللّسانيات التطبيقيّة ـ وفي ضوء تشعُّب المشارب المعرفيّة ـ معطياتٌ لسانيّة لابدَّ أنّها اقترنت بمعطيات سيكولوجيّة التعلّم وتناسبت مع طرائق التعليم الخاصّة (Denis Girard, 1972, p.23-24)، وفي ذات الوقت كانت اللّسانيات النظريّة تسخِّر تلك المجالات في إطار انشغالها التطبيقيّ، مما اقتضى لهذا التوجّه هذه التسمية (اللّسانيات التطبيقيّة) باعتبارها جامعة للمواد العلميّة التي تغرف من اللسانيات الزاد النظري والمنهجي وتقوم بتكييفه لمشكلاتها الطارئة. ولتوضيح هذا كلّه يجوز النظر إليها من خلال هذه زوايا: فما يجري في العُرف هو أن يُقابَل بين ما هو نظريّ

خالص وما هو تطبيقيّ إجرائيّ، لكن ليس هناك اتّفاقٌ حول مفهوم التطبيق. فيبدو لنا أنّ المادّة التطبيقيّة تختصّ بتداخل ثلاث خصائص: تستجيب المادّة التطبيقيّة لمتطلّبات اجتماعيّة (حاجات جليّة: الترويض على التكلّم الخاص بالمصابين بأمراض الكلام، التعليميّة والتربية الخاصّتين بلغة الأمّ، صناعة المعاجم). تجمع ما بين مفاهيم ومناهج مختارة ضمن مجالات علميّة وتقنية مختلفة حيث تستعير منها ما تفتقر إليه من تلك المفاهيم والمناهج وتمنح لها أفكارًا ووجهات نظر هي من مكتسباتها. تقوم بحلّ مشكلاتٍ طارئة وفق نتائجٍ هي ملكٌ لها، إلى جانب وصف حدودها وتفسيرها وتعليلها.

فهكذا يمكن في ظلّ التجاذب هذا الواعي ـ أو غير الواعي ـ أن تُقرأ العلاقة قراءةً أخرى بحيث يُصبح *علم النّفس اللّغوي* ـ ولاسيما علم النفس المعرفي ـ هو ما يَستدعي تدخّل *علوم اللّغة* كما يستدعيه من العصبيات التي تهتمّ بقراءة ما يصدر على مستوى الجهاز العصبي من الإشارات المحفّزة التي قد تُعتبر ذات دلالات يمكن نمذجتُها في إطار علم النفس الإدراكي المعرفي، وكذا في رحاب العصبيات الحيوية، الخ.

إن الاستعداد الذي ينطوي عليه البشر للتواصل يستدعي تمكين عدّة كفاءات بعضها نفسية عصبية وأخرى لغوية. وهناك مَن اهتمّ برصد إسهامات *علم النّفس اللغوي* في تطوير علوم اللّغة هذه المرّة (Daniel Dubois, 1989) ووقوع علم النفس اللغوي بين فكيْ الشموليّة العصبية والفردية الجماعية هو بالضبط ما يقرّب بينه وبين اللسانيات التي قالت بوجود خصائص عامّة ـ على غرار النزعة التشومسكية ـ والخصائص الفرديّة والمنفرِدة. ففي كلا الأمرين لعلم النفس اللغوي كلمتُه. وكذلك يمكِن أن تُقتسَم علاقة التجاذب والتنافر في آنٍ بين المجالين، في ظل اهتمام العلوم اللغوية باللغة وعلم النفس اللغوي بالتواصل، ولكن يظلّ اهتمام هذا الأخير بالتواصل يحتكم إلى وجهة نظر السلوكات الفردية والجماعية التي ينشأ عنه العرف اللغوي.

وهنا يجب الوقوف عند الانشقاق الذي حصل بين دي سوسير وياكوبسون، فبينما يضع الأخير نموذجاً تواصلياً ينمّ عن التجاذب بين علم النفس اللغوي واللسانيات في أدقّ تعريفاتها، كان الأوّل قد اضطلع بذات المهمّة ولأغراض مختلفة تنمّ عن ضرورة وقوف أهمّ تنافر بين المجالين. فمنهجياً يجب أن نجمع بين المقاربتين المتضادّتين للتعرّف على منشأ ومآل كلٍّ منهما.

3.3.2 مستويات التّحليل:

بناءً على ما تقدّم، يجب أن يشمل التحليل المستويات الآتية:

- المستوى المعجمي
- المستوى التركيبي
- المستوى المفهومي.

ثم يمكن إدماج المستويات في محورين متراكبين ومتقطاعين هما:

- المستوى المعجمي التركبي
- المستوى المعجمي المفهومي.

وذلك باستعمال مستعمِل بعديْ التعبير والمحتوى. فهنا مجال التّنظير كما يرى يدّعي كلّلإ من بيار لوراه وماريا تريزا كابري. فنلاحظ أن المعجمي ثابت والتركبي والمفهومي متغيِّران ـ حسب المنطلقك الشّكل أو المحتوى، ذلك أنّهما يأخذان بالاعتبار أربعة مجالات نفعية متصلة بمجال اللغات المتخصِّصة، ويصفانها باعتبارها تحديات. ينبغي على المهتمِّين بقضايا تلكم اللغات أن يرفعوها، وهي على التوالي: 1. الترجمة و2. التوثيق و3. التّحرير و4. التعليم. ويمكن الإحاق بها ـ خامساً ـ الإعلام الآلي لأنّ تلك المجالات ستحتاج كلّها إلى بنوك معطيلت وبيانات يتم بنينتها وتنظيمها ضمن مخططات يشارك فيه الحاسبيون والمخطِّطون، لذا وجب

التفكير في ـ سادساً ـ التهيئة اللغوية. لذا كثيراً ما يربط الأمر بالسياسات اللغوية.

خاتمة (نقد النّقد)

يمكن استنتاج مما تمّ عرضه فيما يخصّ موقف بيلر لوراه أنه ثمّة انعكاسات مقاربته اللسانية على مستوى المقام العلمي للغات المتخصصة، ونلاحظ أن موقفه ذاك تطور إلى حيث اقترح علاوة على تأطير البحث والعمل على اللغات المتخصِّصة بنظرية لسانية لغوية، المزيد من التفكير لاحتواء المسألة سيمائيّاً. أي تتطلب اللغات المتخصِّصة نظراً لمقامها الراسخ في المعاملات الدولية مقاربة سيمائية متعدِّدة الأبعاد، نظراً لتعقّد العلاقات الدوليّة والاحتكاكات والحاجة إلى التقييس، والعمل الجماعي والترجمة. وهو كذلك يعزِّز فضلَ الكتابة والتحرير في تكريس اللغات المتخصِّصة. ما يبرهن على ضرورة الاعتداد بإنشاء وعي كتابة يحترَس بموجبه من الوقوع في الخطأ.

كما يظهر من خلال ما تقدّم حول رأي ماريا تريزا كابري أنّ الوضع العلمي للغات التخصص ينكشف أكثر بالتقرب إلى الدرس الذي يعنى بهذا النوع من أسلوب التواصل (الرطانة) في مقامات ممعنة في التخصص. من هنا فلا يمكن تجاوز ما يتعلّق بالطابع اللغوي للغات التخصص بما أنّ اللغة ـ طبيعيّة كانت أم مصطنَعة ـ هي الكفيلة بأداء التواصل بل بتفسير ما يمكن أن يرقى إلى مصفّ أداة التواصل رهيفة الاختصاص. لذا وجب الالتفات إلى العلم الذي يعنى بذلك الطابع وهو اللسانيات. ولكن يبدو أنّ الطابع متعدِّد الاختصاصات في معالجة هذا الموضوع لم يعد أمراً جديداً بل هو أمر قديم يجب استحداثه.

بيد أنّه ـ وعلى الرغم من الانتقادات الموجَّه إلى يوجين فوستر ولاسيما من قبل ماريا تريزا كابري ـ فلا يجدر مغادرة هذه المداخلة بدون التنويه بفضله الذي أقرّه النزوع نحو المرونة في التواصل والنزول عند رغبة صفاء ذلكم التواصل القطري

بل تيسيراً للتواصل سواء على مستواه المؤسساتي أو القطري بل الدولي العالمي، تفادي الحشو وكلّ معطّلات التواصل وما يشوّشه من عناصر داخليّة وخارجية متمكّنة من القناة والوضع والمرجع، بل ترجع إلى طرفيْ التواصل (المرسِل والمتلقّي)الدولي العالمي وتفادياً للإبهام لذلك جاء قاموسه في لغات كان يرى أنها عالمية. وما زاده اهتماماً بهذا الشأن هو تلمّسه لظاهرة انتشار الإبهام في التواصل التقني والعلمي والتخصصي، ما جعل المطبيقين الممارسين المتواصلين يسيئون فهم بعضهم البعض وصعّب عليهم مهمّة تفهيم لبعضهم. ما يدفعهم أحياناً إلى الصدّ عن بعضهم البعض. وهي كارثة القرن العشرين الذي أخذ يتعارف على تواصل القارات وتتطوّر سبل التواصل ولا تتقاطع وتتعذّر.. وهو ما يؤسف له حاليا مع حدث الانترنيت.. ويزداد المشكل فداحة مع ظهور وسائل جدّ متطورة وصناعات كان ينبغي أن يُحسَن تسخيرها وتأطيرها وليس تعطيلها كما يُعمَد إليه في العالم العربي للأسف الشّديد.

وكذلك يجب التأكيد في نهاية المطاف على أنّ البحث في طبيعة لغة التخصص عامة وكذا المصطلحات خاصّة انطبع من جهة بمنظور علمي حكيم، ومن جهة أخرى بموقف مخز يتسم بالخذلان: نسمّي موقف يوجين فوستر بالمنظور الحكيم والعلمي، لأنّه أقحم مؤخَّراً الباحثين ـ بما فيهم كلٌّ من بيار لوراه وماريا تريزا كابري ـ في سلسلة من عمليات نقديّة استهدفته متناسين أنّهم مَدينون لهذا المنظور الراقي في مضمونه وفي شكله لكونه من بين الاتجاهات السائدة في وصف لغات التخصص التي أسهمت في بلورة الموضوع ومنحه بعداً ابستيمولوجياً علمياً هي أهلٌ لها، وذلك على الرغم مما ما يؤخَذ على هذا المنظور من إمعانه في قولبة لغات التخصص وجعل منها هدفاً بل طموحاً نزيهاً ومتنزِّهاً بل صعب المنال نظراً لطابعه المتعالي. لذا وجب علينا في هذه المداخلة وسمه بسمة تناستها المحاولات النقدية المتهجمة والتي كثيرٌ منها غير مؤسَّسة، بل هي نتيجة إعادة توظيف كليشيهات، وأطاريح مسبقة قد لا يفهمها بعض المروِّجون لها في حال عدم انطلاقهم

لتحليل تجربة كلٍّ من المدرسة الفيانية بزعامة يوجين فوستر النمساوي، والمدرسة الروسية بزعامة لوط. و*المفارقة* التي كان يجب التأكيد عليها تتمثّل في كوننا نستأنس بكل ما أفاد به يوجين فوشتر ومن جانب آخر نتحامل عليه لأتفه الأسباب. ولا ندري هل هم واعون بدرجة خذلانهم لمنظور أسهم في بناء أسس ووضع لبنات ركيزة في مجال المصطلح ولاسيما لغات التخصص. ولا تجد من الغربيين مَن اهتمّ بلغة التخصص لا يعرِّج على هذا المنحى العلمي الركين، بل إنَّ كلَّ من سوّلت نفسُه إقامة بديلٍ لهذا المنحى لا يركن إلى شيئ آخر دون التعبير عن شدّة انبهاره بهذا المنحى الذي استغرق قرابة قرن من الزمن (ثلثي قرن – من 1930إلى غاية التسعينيات). ثمّ إنّ النظرية المصطلحية العامة يمكن اعتبارها نظرية لغذة التخصص ذلك أنّا استطاحت أن تخدم القضايا الترجمية وتقدّم حلولاً لبعض مشكلات الترجمة، فلا ننسى أنّ فوستر كان قد تحسّس تلك المشكلات التي تنجم عن عدم مراعاة المفاهيم في الانتقال من لغة إلى أخرى، بل في نقلها من لغة إلى أخرى، ما دفعه إلى التماس الدقّة في التسمية تكون مبنية على الدقة في المفهمة والتجريد الاصطرحي – كما يسميه عبد السلام المسدي – وهو الأمر الذي يقتضي تحسبّاً لتلك الدقة، تحليل المفهوم وبالتالي يكون قد بُنِين بنينةً محكمةً.

كما تتمثَّل مميِّزات المقاربة المصطلحيّة التي أسّسها يوجين فوستر في كونها تستدعي مسحاً آلياً للوحدات التي يراد بها أن تكون مصطلحاتٍ أو تؤول إليها. وذلك من أجل مقاربة الواقع الاستعمالي لتلكم اللغة المراد بها أن تتخصّص في مجال ما. فلا يمكن للواحد أن يقول إنّنا أنشأنا لغة تخصُّص ما من غير إيجاد على الأقل – وهو كثيرٌ طبعاً – وحدات يمكَّن أن تُنعَت بأنّها (مصطلحيّة). ثمّ إنّ القلق الذي حدا بهذا العالِم الفذّ (يوجين فوستر) لكي يفكِّر في وضع اختصاص ونظريّة (نظريّة المصطلحية العامة (TGT)) ينهضان بشؤون التواصل المتخصِّص، هو تحسين هذا الأخير وتهذيبه بشكلٍ يؤدي وظيفته المتعالية والمتمثِّلة في بناء المفاهيم ونقلها من غير أيّ شائبة

تعرقله وتعيق قناته. فدور المصطلحي العامل في إطار ذلكم العلم المنشود الذي عزّ عليه تهميشه ـ على الرغم من تأخر مرحلة التنظير فيه ـ هو أن يكسر شوكة الشوائب المعيقة، في محاولاته الرامية إلى إيجاد حلولٍ ما لما ينجم عن تعطّل آلة التواصل ذاتها. واللافِت للانتباه هو أنه على الرغم من تكريس فوشتر قسماً كبيراً من جهده ووقته للتواصل وما يرتبط به من القضايا المحورية والهامشية، فقد كان اهتمامه منصبّاً أكثر على المفهوم وليس التسمية مع عناية خاصّة بالتّعيين أي (Désignation). وهو ما يختلف عن التسمية لأنّ هذا الأخير يعنى أكثر بالمرجع ومواصفاته ما قد يتحقّق ـ بل يجب ـ في التعريف إذا استعصى قيام المصطلح مقام المرجع. لعلّ هذا يفسِّر انشغاله الذي لم يفارقة لحظة على إنجاز قواميس مفاهيمية على غرار قاموسه المشهور الذي استغرقت فترةُ إنجازه مدّة ، وهو وهو المسمّى (Dictionnaire machine-outil)

مراجع:

✓ كتب بِالعربية:

1. صليبة (جميل)، المُعْجَم الفَلْسفيِّ بِالألفاظ العربيَّة والفِرنسيَّة واللاَّتينيَّة، ج.2، دار الكِتاب اللُّبنانيّ - مَكتبة المَدرسة، بَيْروت، 1982.
2. عطية (فوزي محمد)، عِلم التّرجمة: مَدخلٌ لُغويّ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1986.
3. عمر (أحمد مختار)، العربيّة الصّحيحة، ط.*2*، عالم الكُتُب، القاهرة، 1998.
4. مونان (جورج)، اللّسانيّات والتّرجمة، ترجمة حسين بن زروق، ديوان المَطبوعات الجامِعيّة، الجزائر، 2000.
5. المعجم الوجيز، مجمع اللّغة العربيّة، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، (د. ت).
6. المنجد في اللّغة والإعلام، ط.*30*، دار المشرق، بيروت، *1986*.

✓ مقالات بالعربيَّة:

1. مقران (يوسف)، في المصطلحيات: من قضايا التصنيف والانتماء، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، ع.16، الجزائر، ديسمبر 2012، (ص.141 – 191).

✓ كتب (بلغات أعجميّة)

1. Cabré (Maria Teresa), La terminologie : théorie, méthode et application, Trad. du catalan par Monique C. Cormier et John Humbley, P. U. Ottawa / Armand Colin, Paris, 1998.
2. Dubois (Daniel), Contributions de la psychologie aux sciences du langage, histoire épistémologie langage, 1989.
3. Hachette, Le dictionnaire du Français, Ed. ENAG, Alger, 1992.
4. Oléron (Pierre), Langage et développement mental, 2éme éd. Mardaga, Bruxelles.
5. Felber (Helmut), Terminology manual, Ed. Unesco and Infoterm, Paris, 1984 [Manuel de terminologie, Ed. Unesco, Paris, 1987].
6. Girard (Denis), Linguistique appliquée et didactique des langues, Ed. Armand Colin, Paris, 1972.
7. Lerat (Pierre), Les langues spécialisées, Ed. PUF (Coll. Linguistique nouvelle), Paris, 1995.

✓ مقالات (بلغات أعجميّة):

.1 Calberg-Challot (Marie), Lerat (Pierre), et Roche (Christophe), Quelle place accorder aux corpus dans la construction d'une terminologie, in TOTh, n° 09 (Terminologie & Ontologie : théories et application : Actes de la troisième conférence TOTh – Annecy – 4 et 5 juin 2009), Ed. Institut Porphyre (Coll. Savoir et Connaissance), 2009, (p.33- 52).

.2 Gaudin (François), Compte rendu (Pierre Lerat, Les langues spécialisées, Ed. PUF, Paris, 1995) in Meta, Vol. 41-n° 1, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, 1996, (p.172-174).

.3 • Lerat (Pierre), « Approches linguistiques des langues spécialisées », ASp [En ligne], 15-18 | 1997, mis en ligne le 16 avril 2012, consulté le 12 décembre 2012. URL : http://asp.revues.org/2926 ; DOI : 10.4000/asp.2926.

.4 L'hyperonymie dans la structuration des terminologies, Langage, n° 98 (L'hyponymie et hyperonymie), Ed. Armand Colin, juin 1990, (p.79-86).

.5 Intégrer la terminologie à la rédaction technique, in Terminologie et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes

et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er février 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.55-57).

.6 Vocabulaire juridique et schémas d'arguments juridiques, Meta, vol. 47-n° 2 (Traduction & terminologie juridiques : *Dir* Wallace Schwab), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 2002, (p.155-162).

.7 Kocourek (Rostislav), La langue française de la technique et de la science : vers une linguistique de la langue savante, présentation d'Alain Rey, 2e éd. Oscar Brandstetter Verlag GMBH & CO. KG, Wiesbaden, 1991 [1982].

.8 Portelance (Christiane), De la nomination: catégorisation et syntagmatique, Sémiotique appliquée (Le référent), n° 2, Univ. de Toronto, 1996.

.9 Terminologies nouvelles, n° 10, Rint-AFCFB, Bruxelles, 1993.

.10 Xatara (Claudia Maria), La traduction phraséologique, Meta, vol. 47, n° 3, Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 2002, (p.441-444).